

الأشعري و الأشاعرة

أ. جوادي محمد نجيب

أستاذ مكلف بالدروس

قسم الفلسفة / جامعة الجزائر 2

ملخص :

الأمر بالتفكير، نص صريح في القرآن الكريم ، وعليه فالمذهب الأشعري يتخذ منهاجاً وسطاً يجمع بين العقل والنص، وهو ينتسب إلى مؤسسه أبي الحسن الأشعري، الذي أضاف إلى هذا المذهب أفكاراً وآراء مميزة لمنهجه من القول بزيادة الصفات على الذات، وقياس الغائب على الشاهد، وأن الإيمان مستقل عن الأعمال، وأن القرآن هو كلام الله للقديم وليس بمخلوق، إضافة إلى إثبات رؤية الله تعالى بلا حلول ولا حدود ولا تكيف. وتطور هذا المنهج على يد كل من البقلاني، الجويني (إمام الحرمين)، الغزالي (حجة الإسلام) والرازي إضافة إلى شخصيات بارزة كابن تومرت الذي نشره في المغرب، والشهرستاني والإيجي والتفتراني وطريقة هؤلاء المتأخرين في العقائد كانت كثيراً ما تمزج بالفلسفة. هكذا ظل الأمر حتى جاء عصر المتون، والشروح، والمختصرات. وظل علم الكلام يدور في الحلقة التي أعدها له رجال المذهب المتأخرين.

- الأشعري و الأشاعرة :

يعتبر القرآن الكريم أول كتاب سماوي أطلق العقل من قيوده، ودعاه للبحث والنظر باستخدام الفكر في الأنفس، والأفلاك، وخفيا الوجود. وآياته حاكمة بذلك، لا تكاد تخلو سورة منها. والغرض منها أن تأخذ بيد الإنسان، للإيمان بالخالق

على بيئة واقتناع باستخدام العقل، لا بمحاكاة وتقليد. والأمر بالتفكير نص صريح في القرآن والآيات في هذا المجال كثيرة تشير إلى بعضها، منها قوله تعالى: **قُلْ لَنَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** [10 (يونس) الآية 101]، وقوله: **أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ؟** [7 (الأعراف) الآية 185]، وقوله تعالى: **وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ** [51 (الذاريات) الآية 21]. وفي هذه الآيات دعوة واضحة في القرآن للنظر والتفكير، واستخدام العقل. بل إنه يطالب المخالفين لعقائده بإقامة الحجة والبرهان، وإقامة الدليل على صدق ما يدعون. فيقول عز وجل: **وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ، قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ** [2 (البقرة) الآية 111]، ويقول في موضع حجاجه مع المشركين: **سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آٰبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمَآ مِن شَيْءٍ، كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَآسَنَا، قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنآ إِن تَبِيعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِن أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ** [6 (الأنعام) الآية 148]، فالقرآن في هذه الآية، يفرق بين العلم والظن، موجهًا لنظر الناس جميعًا إلى ضرورة فحص الأحكام للتوثق من مصادرها. فليس ما مصدره العلم واليقين مماثلاً لما مصدره الظن والتخمين. وبهذه الفكرة يكتسب العقل عادة الإحترار من قبول الأفكار دون تمحيص (جعفر، ك. إحت.، ص25).

وقد نم القرآن بشدة المقلدين في مجال العقائد تقليداً أعمى، دون أن ينظروا بعقولهم في عقائدهم الموروثة، التي أصبحت لا غناء فيها للروح، ولا غذاء للفكر. فيقول تبارك وتعالى: **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَفْقَيْنَا عَلَيْهِ آبَاؤُنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَكُونَ**. [2 (البقرة) الآية 170].

بل إن القرآن يرسم صورة قبيحة لهؤلاء المعطلين لعقولهم وسدوا منافذ التفكير والمعرفة، حيث وضعهم في مرتبة أخط من مرتبة البهائم. يقول الله تعالى: **إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمَّةُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ** [2 (البقرة) الآية 170]، ويقول: **وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ، لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا**

يُصِيرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ [7 (الأعراف) الآية 179]. بل إن القرآن يقص علينا الحالة التي يكون عليها هؤلاء يوم القيامة: "وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ" [67 (الملك) الآية 10]، وذلك بتقليدهم للأبواء، وعدم سماعهم للوحي، وإغلاق عقولهم أمام هذه الحقيقة الساطعة.

هذه هي دعوة الإسلام . تدعوا الإنسان إلى استخدام العقل ونبذ التقليد، وتوجهه إلى النظر في أمر العقيدة، وإلى التفكير في آيات الله في الأفاق . ما من دين فعل ذلك، كما فعله الإسلام". (قطب ، س . إ.د.ت. ، ص).

ولا شك أن دعوة القرآن إلى التفكير، هي التي دفعت المسلمين للنظر في العقائد، وإقامة البراهين والأدلة على صحتها، ودفع الشبه التي يتقوه بها الخصوم، وهذا ما قام به علماء العقيدة في جميع مسائلها. فلم يتركوا مسألة إلا ولوسعوها بحثاً ونظراً. وقد كان بحثهم منصبا حول مجالات ثلاث، تعد من المسائل الرئيسية لعلم العقائد، وهي الألوهيات، والنبوات والسمعيات. ولم ينطلقوا في هذه المسائل من فراغ، بل انطلقوا من أرضية صنعها القرآن فقد تتلوه القرآن ما يتصل بالله بالبيان والبرهنة، وما يتصل بالنبوة، وما يتعلق بالميعاد ويوم الحشر.

ففيما يتصل بالألوهيات، فقد برهن القرآن على وجود الله ووجوب وحدانيته، وتخصيصه بالعبادة، يقول القرآن في استدلاله على وجود الله: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا". [2 (الأنبياء) الآية 22]، ويستعمل طريقة أخرى تتمثل في لفت نظر الإنسان إلى طبيعته، ومن أين خلق.

أم أنه هو الذي خلق هذه السموات وهذه الأرض يقول الله تعالى: " أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ، أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ" [52 (الطور) الآية 35-36]، ويقول تعالى: "فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعْمِهِ أَأَنَا صَبِّئْنَا الْمَاءَ صَبًّا، ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا، فَلَنَبِّئَنَّا فِيهَا حَبًّا، وَعَنبًا وَنَضَبًا، وَزَيْتُونًا، وَنَخْلًا،

وَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ، وَفَافِكِهِ وَأَبِي، مَنَافَا لَكُمْ وَلَأَنْعَامِكُمْ". [80 (عبس) الآيات 24-38] إلى غير ذلك من الآيات التي استنبط منها علماء الكلام، ما سموه بدليل الإختراع ودليل العناية. وفي وحدانيته يقول الله تعالى: "مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا تَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ". [32 (المؤمنون) الآية 91] وقد وصف الله القرآن بأنه أحد. وإثبات الصفات لله لا ينفي التوحيد.

يقول الإمام الأشعري⁽¹⁾: "كلام المتكلمين في الحجاج في توحيد الله ، إنما مرجعه إلى هذه الآيات ". (الأشعري، ع. 1344، ص 36)

ويعتبر الأشعري الإلتزام بحرفية النص، وتحريم استعمال العقل في تأييد ما ورد به من حقائق، أمر خاطيء لا يقول به إلا كسول أو جاهل. وأيضا عدم إحاطة العقل بسياج من الشرع أمر خاطيء لا يأمن معه العقل من الوقوع في الضلال. واذن من الخير للحق في ذاته، وإلى الجماعة التي تصل على اكتشافه أن تتخذ في ذلك منهاجا وسطا يزواج بين العقل والنص (غرابة، ح. 1953م، ص 137).

فالعبارة الأولى الواردة في هذا النص، موجهة إلى الحشوية الغلاة من الحنابلة. يقول الأشعري: "إن طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس مالهم. ونقل عليهم البحث والنظر عن الدين، ومالوا إلى التخفيف والتقليد، وطعنوا على من فتش عن أصول الدين ونمسيوه إلى الضلالة. وزعموا أن الكلام في الحركة والسكون والجسم والعرض والأكوان والأكوان والجزء، وصفات الباري، بدعة وضلالة" (الأشعري، ع. 1344، ص 36).

(1) علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم أبو الحسن ، ولد بالبصرة سنة 260 هـ / 873 م و لها نشأ ثم أقام ببغداد و توفي سنة 324 هـ - 935 م (المتظم في تاريخ الملوك و الأمم ج6 ص 332 - 333 لابن الجوزي طبقات الشافعية الكبرى ج2 ص 245 مابعدا).

أما الشطر الثاني فإنه موجه إلى المعتزلة وقد بين الأشعري في رسالته استحسان الخوض في علم الكلام ضرورة استخدام العقل في مسائل العقيدة، مستندا إلى نصوص عقلية وأدلة عقلية، ليبين أن المسائل التي تكلم فيها المتكلمون، لها نصوص من الكتاب والسنة.

فقد أخذ الأشعري قياس الشبيه والنظير من الحديث الذي لورده حين لقي حبر من أبحار أهل الكتاب. فقال له: "تأشذك بالله، هل تجد فيما أنزل الله تعالى من التوراة، أن الله ييغض الحبر السمين" (الأشعري، ع. 1344هـ، ص36)، فغضب الحبر حين عيره بذلك فقال: "ما أنزل الله على بشر من شيء" فقال تعالى: "قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا" [6] (الأنعام) الآية [91]، فناقضه عن قرب، لأن التوراة شيء و موسى بشر. وقد كان الحبر مقرا أن الله أنزل التوراة على موسى. فقد كان الحبر يلوح بقوله: "ما أنزل الله على بشر من شيء" إلى إنكار نبوة محمد، واتهامه بالكذب. فناقضه القرآن بما يعترف بصحته، وهو التوراة التي أنزلت على موسى، وكانت حجة في يده.

ويؤكد الأشعري من خلال الأمثلة التي سلقها، إلى أن القرآن والسنة لم يهمل العقل، ولم يحرم النظر والاستدلال. فاستخدام العقل في فهم الشرع، ضرورة وليس بدعة وضلالة، كما هو رأي الحنابلة الذين يتمسكون بظاهر النصوص. (غرابة، ح. 1953م، ص81).

ويتابع الأشعري قائلا: "حكم مسائل الشرع التي طريقها السمع، أن تكون مردودة إلى أصول الشرع التي طريقها السمع، وحكم مسائل العقلات والمحسوسات، أن يرد كل شيء من ذلك إلى بابه ولا تختلط العقلات بالسمعية، ولا السمعية بالعقلات" (الأشعري، ع. 1344هـ، ص38).

أي أننا في أمور الدين، نستدل بأدلة عقلية وسمعية. ومن المسائل ما يحتاج إلى دليل عقلي، ومنها ما لا يمكن البرهنة عليه إلا بدليل سمعي، ومنها ما

يرهن عليه بالعقلي والسمعي. ولا ينبغي أن نخلط بين هذه المسائل كلها. فلكل منها مجاله.

يقول ابن عساكر (ت : 620 هـ)، عن الأشعري: " نظر في كتب المعتزلة، والجهمية، والرافضة، وأنهم عطلوا وأبطلوا، فقالوا، لا علم لله ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا حياة ولا بقاء، ولا إرادة. وقالت الحشوية المجسمة والمكيفة أن الله علما كالعلوم وقدرة كالقدر وسمعا كالأسماع وبصرا كالأبصار. فسلك رضا الله عنه طريقة بينهما" (ابن عساكر . 1347هـ ، ص 149) في معالجة كثير من المسائل الكلامية مثل رؤية الله ، وكلام الله . والصفات الخيرية كاليد والوجه...الخ

وأثبت الأحاديث الواردة في النزول ببراهين عقلية وأدلة شرعية ولكن استعمال العقل بصفة مجردة عن النص، كما فعلت المعتزلة، أمر لا يوافق عليه الأشعري، بل يجب أن يكون العقل مقيدا بالنص حتى لا يؤدي الأمر إلى محالات، كذلك التي صار إليها مذهب الاعتزال، كنفى الرؤية والصفات.

والمنهج الصحيح، كما يراه د. غرابية، معبرا عن منهج الأشعري: "محاولة إدراك النص في ضوء العقل أو السير وراء العقل في حدود من الشرع لأن العقل، إذا ترك شأنه تبع هواه ولكنه بالشرع يتبع هداه. وفرق بين الهوى الذي يضل وبين الهدى، الذي يحصم من الزلل والعتار" (غرابية ، ح . 1653 م ، ص 85)، كما ضلت المعتزلة لانتهاجها المنهج العقلي وحده. فأدى بهم مذهبهم العقلي، إلى نظريات لا يقرها الإسلام الصحيح وذلك ما دفع الأشعري إلى الخروج من مذهب الاعتزال، كما أنه لم يرضه وهو الورع التقى، بعض مذاهب إليه المحدثين والمشبهة والمتعمكين بحرفية النص دون روحه، الذين كانوا يفضون بالإسلام إلى حالة جمود وتحجر، لا ترضي العقل ولا يمكنها أن تغذي العاطفة الدينية.

فسلك الأشعري موقفا وسطا بين أصحاب العقل وأصحاب النقل يرضى أصحاب العقول المطلعة وترضى به الأكثرية من المسلمين.

ولقد استفاد الشيخ الأشعري من أخطاء النصيبين، وأخطاء العقليين، ويعود إلى النص محاولا فهمه على ضوء الشرع، دون أن يتركه، إرضاء لمقتضيات العقل والنقل، فالنظر عنده خاتم الشريعة.

ولذلك هذا الطريق الذي اختاره الأشعري، ولذلك هذا المنهج الإزواجي (الذي يجمع بين النص والعقل). فإنه يتطلب كثيرا من الحذر، وألا يطغى أحدهما على الآخر.

فإذا قلنا هذا هو منهج الأشعري، الذي يجمع بين العقل والنقل، فأيهما يقدم عند التعارض وتكون له الصدارة؟

يرى الأشعري بأن في الأمور التي يبدو فيها التعارض بين العقل والنص، فإن المرجع حينئذ للنص. ولا يعتبر هذا ارتدادا عن منهج السلف، كما فهمه غرابية عندما قال: "إذا قال الأشعري إن النص هو الأصل، ومهمة العقل تأييد ما يفهم منه لغة مهما كانت الحقيقة التي يدل عليها، فقد رجع بذلك إلى مذهب الحشوية والمثبته، بل ما هو أشد من ذلك لأنك ستحاول أن تثبت عقليا أن الله يدا ووجهها وكرسيا وعرشا. وقد يبدو ذلك مقبولا فيؤدي إلى فقدان العقل والنص لقداستهما". (غرابية، ح . 1953م، ص138)، ويعلق جلال موسى على غرابية بقوله: "وقد كان الأشعري واعيا حين رأى تقديم النص، لأننا نجد في القرآن والسنة كثيرا من أصول المسائل الاعتقادية. وقد كان استخدام العقل لتأييد النص، ودفع الشبه التي يثيرها الخصوم فإذا كان العقل مساعدا ومهمته تأييد النص فليس معنى ذلك، أن الأشعري يرجع إلى عقيدة الحشوية والمجسمة. فهم ينكرون استعمال العقل إطلاقا، ولو كوسيلة مساعدة. ولا يعترفون بشيء سوى النص، ويفسرونه على ظاهره. وقد

استخدم الأشعري العقل، لأن هناك نصوصا تتطلب لفهمها التلويل، حتى تكون معقولة ومقنعة" (موسى، ج. 1982 م، ص199).

فالأشعري قد استعمل العقل والنص في إثبات العقائد، ورأى استخدامها معا. "وقد سلك الأشعري في الاستدلال على العقائد، مسلك العقل والنقل. فهو يثبت ما جاء به القرآن والمنة من أوصاف الله ورسله واليوم الآخر، والملائكة والحساب والعقاب والثواب، ويستعمل الأدلة العقلية والبراهين المنطقية، ليستدل بها على صفات الله. وقد استعان في ذلك، بقضايا فلسفية ورسائل عقلية، خاض فيها الفلاسفة وسلكها المناطقة" (أبو زهرة . [د.ت.] ، ص186).

لكن من الملاحظ عند الأشعري، أن الأمور السمعية لا دخل للعقل فيها، لأن قضايا البعث والجنة والنار والصراط لا تثبت إلا بالسمع. ودور العقل أن يؤيد ما جاء به السمع. فمنهج الأشعري، يقوم على العقل والنقل معا. إلا أن جانب النقل كان له الصدارة في عصر الأشعري. لكن أتباعه فيما بعد وسعوا من دائرة استخدام العقل.

نحاول بعد هذا، بيان الأفكار الأساسية التي يتكون منها مذهب أبي الحسن الأشعري.

-الأفكار التي يتكون منها المذهب الأشعري:

رأينا فيما سبق أن الأشعري رسم لمذهبه منهجا يقوم على العقل والنقل، ثم أضاف إليه أفكار وآراء تعد من المميزات لمذهبه.

أ - القول بزيادة الصفات على الذات :

رأي المعتزلة أن الصفات هي عين الذات .. فالله تعالى حي بذاته لا بحياة، عالم بذاته لا بعلم، قادر بذاته لا بقدر.

ومعنى قولنا إنه عالم، إثبات ذاته، كما يقول النظم، ونفي الجهل عنه. ومعنى أنه قادر إثبات ذاته، ونفي العجز عنه، ومعنى أنه حي، إثبات ذاته، ونفي الموت عنه.

لما الأشعري، فقد خالف المعتزلة فيما ذهبوا إليه في صفات المعاني، كالعلم والقدرة والإرادة، من أنها عين الذات. بل عدها صفات زائدة على الذات وليست هي عين الذات بل إن الإمام الأشعري يرى استحالة أن تكون هي عين الذات. ومما يدل على أن الله تعالى عالم بعلم، أنه لا يخلو أن يكون الله عالما بنفسه، أو بعلم يستحيل أن يكون هو نفسه، فإن كان عالما بنفسه كانت نفسه علما. لأن قائلا لو قال: "إن الله تعالى عالم بمعنى هو غيره" لوجب عليه أن يكون ذلك المعنى علما، ويستحيل أن يكون العلم عالما، أو العالم علما. (الأشعري، ع. دت.، ص 14-22 وما بعدها)، (الأشعري، ع 1987م، ص 141-144).

يتضح لنا أن الأشعري، حينما أثبت الصفات، قد خالف المعتزلة والجهمية والرافضة⁽¹⁾ الذين عطلوا وأبطلوا الصفات. فقال: "إن الله علما لا كالعلوم وقدرة لا كالقدرة فخالف بذلك أيضا الحشوية والمجسمة، الذين قالوا بأن الله علما كالعلوم، وقدرة كالقدر. يقول الأشعري: "إن معنى العالم عندي، أن له علما. ومن لم يعلم لزيد علما لم يعلمه عالما". (الأشعري، ع. دت.، ص 28).

ويستدل الأشعري على إثبات صفة العلم بأدلة من القرآن، مثل قوله تعالى: "وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ" [35 (فاطر) الآية 11] ، وقوله: "أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ". [4 (النساء) الآية 166].

ويوضح الشهرستاني القول في مسألة الصفات، فيقول: "قله صفات دلت أفعاله عليها، لا يمكن جردها. كما دلت الأفعال على كونه عالما، قادرا، مريدا، دلت

(1) صنف من أمتاف الشيعة سموا "رافضة" لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أن النبي صلى الله عليه و سلم نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه (...) مقالنا الإسلاميين للأشعري ص 87.

على العلم والقدرة والإرادة. لأن وجه الدلالة لا يختلف شاهداً و غائباً. وأيضاً لا معنى للعالم حقيقة إلا أنه ذو علم، ولا للقادر إلا أنه ذو قدرة، ولا لمريد إلا أنه ذو إرادة . فيحصل بالعلم الإحكام والإتقان، ويحصل بالقدرة الوقوع والحدوث، ويحصل بالإرادة التخصيص بوقت دون وقت" (الشهرستاني ، م. 1982م ، ج 1 ، ص 120) فالشهرستاني يثبت لله صفات المعاني، وهي صفات أزلية قديمة، وذلك ما قال به الأشعري كما ذكرناه في ما سبق. ويعتبر الشهرستاني أن ما قال به الأشعري في الصفات، هو نفس ما قال به أهل السنة. فيقول: "وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته، لا يقال هي هو ولا غيره، ولا هو هي ولا غيره. والدليل على أنه مريد ببلادة قديمة، أنه تعالى ملك، والملك من الأمر والنهي، فهو أمر ناهي فلا يخلو إما أن يكون الأمر بأمر قديم أو بأمر محدث فإن كان محدث فلا يخلو إما أن يحدثه في ذاته أو في محل أو لا في محل. ويستحيل أن يحدثه في ذاته، لأنه يؤدي إلى أن تكون ذاته محلاً للحوادث و ذلك محال. ويستحيل أن يكون في محل، لأنه يجب أن يكون المحل موصوفاً به، ويستحيل أن يحدثه لا في محل، لأن ذلك غير معقول، فتعين أنه قديم قائم به صفة له، وهو كذلك في الإرادة والسمع والبصر". (الشهرستاني ، م 1982م ، ج 1 ص 122).

ويعتبر البغدادي أن ما قلله الأشعري، في قدرة الله وعلمه وإرادته ما هو إلا قول أهل السنة. "أجمع أصحابنا على أن الله تعالى قدرة واحدة يقدّر بها على جميع المقنورات وعلى أن علم الله واحد قد علم به جميع معلوماته، ما كان منها وما لا يكون" (البغدادي ، ع . 1928م ، ص 93) ؛ (الشهرستاني ، م . 1910م ، ص 334) .

ب - قياس الغائب على الشاهد:

يقول الأشعري في كتابه اللمع: "فإن قال قائل، لما قلتم إن الله تعالى عالم، قيل له لأن الأفعال المحكمة لا تتسق في الحكمة إلا من عالم ... وذلك لأنه لا يجوز

أن يحرك الديباج بالتصاوير⁽¹⁾، يصنع دقائق الصنعة من لا يحس ذلك ولا يعلمه. فلما رأينا الإنسان على ما فيه من اتساق الحكمة، كالحياة التي ركبها الله فيه والسمع والبصر، كمجاري الطعام والشراب وانقسامه فيه، وما هو عليه من كماله وتمامه، والفلك وما فيه من شمس وقمر وكواكب ومجاريه، دل ذلك على أن الذي صنع ما ذكرناه، لم يكن يصنعه إلا وهو عالم بكيفيته وكنهه.

ولو جاز أن تحدث الصناعات الحكيمة، لا من عالم لم ندر لعل جميع ما يحدث من حكم الحيوان، تدبيرهم وصناعاتهم، يحدث منهم وهم غير عالمين. فلما استحال ذلك، دل على أن الصناعات المحكمة لا تحدث إلا من عالم. كذلك لا يجوز أن تحدث الصناعات إلا من قادر حي، لأنه لو جاز حدوثها ممن ليس بقادر، ولا حي، لم ندر لعل سائر ما يظهر من الناس يظهر منهم، وهم عجزة موتى. فلما استحال ذلك دلت الصناعات على أن الله قادر. (الأشعري، ع. [دلت.]. ص 10).

يذهب الأشعري إلى أن ما نراه في الشاهد، صدور أفعاله عنه، والتي تتبىء عن نسبة العلم والقدرة إلى من يصدر منه هذه الأفعال، كإتقانه الصناعات. فإننا نسلم بأن هذا الشخص عالم قادر في فنه. وينتقل الأشعري مما نشاهده في الواقع، حيث ننسب العلوم والقدرة إلى الصانع الماهر في فنه، ونفي صدور هذا الأمر ممن اتقى في حقه القدرة والعلم. فإننا لا نستطيع أن ننسبه إلى المجانين أو العجزة وكذلك لا يستطيع عاقل أن ينسب السمع والبصر إلى شخص ميت. ذلك بأن هذه الحواس وغيرها يتوقف عملها تماما عن الأموات ولقد جعل أبو الحسن الأشعري قيلم الغائب على الشاهد، دليلا يثبت من خلاله صفات الكمال لله تعالى حيث أننا نتنقل مما نشاهده في الواقع إلى ما نشاهده في آثار الله التي تثبت القدرة والعلم بالنسبة له تعالى.

(1) النقاوير في نسخة ماكرثي وهو تصحيف.

ج - رأيه في الإيمان:

يرى الشيخ الأشعري أن الإيمان مستقل عن الأعمال ولا تأثير لها فيه. فالإيمان عنده، هو مطلق التصديق. وبذلك يخالف المعتزلة في اشتراطهم العمل باكتمال الإيمان. (في علم الكلام (صبحي ، أ . 1975 م ، ص 84). غير أنه لا يجعله شرطاً في الإيمان، كما ذهب إليه الخوارج⁽¹⁾ والمعتزلة كما ذكرنا⁽²⁾.

فالنظر في مذهب أبي الحسن الأشعري في الإيمان، يجده وسطاً بين جملة من الآراء المتعددة . فبعض المرجئة⁽³⁾، والكرامية يذهبون إلى أن الإيمان إقرار باللسان فقط. أما جمهور المرجئة فيرون أنه إقرار باللسان واعتقاد بالقلب. وإن للطرفان يجمعان على أن العمل لا دخل له بالإيمان، وأن من أقر بلسانه فقط على الرأي الأول، أو أقر بلسانه وصدق بقلبه فهو ناج ومصيره إلى الجنة. (غرابة ، ح . 1653 م ، ص 175)

وقد خالف الأشعري الرأيين السابقين، فيرى أن تفسير الإيمان بالإقرار باللسان، تفسير لا يقره عقل ولا لغة. فالإيمان في اللغة، هو التصديق، والذي يقر بلسانه فقط، ليس مصدقاً. ويسقط العمل رأساً، وإبطال فائنته كما يرى الطرفان، إبطال للتكاليف وإلغاء لآيات الوعيد، مع منافاته لحكم العقل الذي يقضي بعدم التسوية بين الظلم والعدل(المرجع السابق ، ص 175).

(1) الخوارج جمع خارج وهو كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه . سواء كان الخروج في أيام

الصحابة على الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين لإحسان و الأئمة في كل زمان . للعل و النحل للشهرستاني ج 1 ص 114.

(2) راجع الفصل الأول ، الباب الأول.

(3) سميت بذلك لتركها القطع بوعيد الفساد.

د- رأيه في خلق القرآن:

قرر المعتزلة أن القرآن مخلوق . فالله سبحانه خلقه وأوحى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ويرفض الأشعري فكرة أن يكون القرآن مخلوقا . فيذهب إلى أن القرآن هو كلام الله القديم وليس بمخلوق (الأشعري ، ع . 1987 م ، ص 63).

وهو ليس بمخلوق لأن الكلام صفة قديمة قائمة بذاته تعالى . وهي تتضمن أمرا ونهيا وكل ذلك في القرآن . ولحتج بقوله تعالى: "إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ" (النحل) الآية 40 [. فإذا كان القرآن مخلوقا، كما تقول المعتزلة، مخلوقا. (الأشعري ، ع . [د.ت.]. ص 33-34) فيمقتضى هذه الآية، وأنها عامة في كل شيء مخلوق، لابد أن يكون هو أيضا، أي القرآن مخلوقا بكلمة "كن". ولكن القرآن كلام الله، ومحال أن يخلق الله كلامه بقوله: "كن" لأن "كن" هذه تكون من كلامه تعالى . فتتطلب لوجودها كلمة أخرى تخلق بها وهي: "كن" وهكذا إلى ما لا نهاية له من الأقوال، وهذا فاسد. وإذا فسد ذلك، فسد أن يكون القرآن مخلوقا. ولو جاز أن يقول كقوله، لجاز أن يريد إرادته وذلك فاسد عندنا وعندهم. وإذا بطل هذا، استحال أن يكون مخلوقا. (الأشعري ، ع . [د.ت.]. ص 33-34).

لكن ماهو القديم في القرآن ؟ ألفاظه ومعانيه، أم المعاني والمملولات فقط؟ لا نجد في كتب الأشعري التي بين أيدينا، ما يجيب عن هذا السؤال. غير أن الشهرستاني قال إن أبا الحسن الأشعري قد " صار إلى أن الكلام معنى قائم بالنفس الإنسانية و بذات المتكلم، وليس بحروف ولا أصوات، وإنما هو القول الذي يجده العاقل من نفسه، ويحيله في خلد وفي تسمية الحروف التي في اللسان كلاما حقيقيا تردد، أهو على سبيل الحقيقة أم على طريق المجاز. وإن كان على طريق الحقيقة، فيبطل اسم للكلام عليه وعلى النطق النفسي بالإشتراك (الشهرستاني ، م . [د.ت.]. ص 320) .

وعلى هذا يكون الله كلام نفسي ليس بحرف ولا صوت. وهو واحد لا يتغير بتغير الإعتبارات ولا يختلف باختلاف الألفاظ. ذلك الكلام المتعلق بعلم الله للقائم بذات الله. إنه الكلام الذي ليس بصوت ولا بحرف، بل هو معنى قائم بالله، لا يتغير بتغير العبارات، ولا يختلف باختلاف الألفاظ وهو المراد أن وصف كلام الله بالقلم. (صباحي، أ. 1985م، ص 74).

وقد فرق الباقلاني بين القراءة والتلاوة والكتابة، وبين المقرئ والمتلو والمكتوب، فقراءة القارئ وتلاوته وكتابته للقرآن، كل هذه الأمور المنسوبة إلى الشخص المخلوق، مخلوقة. أما المقرأ والمتلو والمكتوب، فهذا كله كلام الله القديم. " فالموحي المنزل المقرأ، هو كلام الله تعالى القديم وصفة ذاته، وأيضاً فإنه أمر بالتلاوة والقراءة، والأمر هو استدعاء الفعل والفعل صفة للمأمور لا صفة الأمر. (الباقلاني، أ. 1986م، ص 70 - 116). فالأصوات والحروف مقروءة كانت أو مكتوبة، كلها صفات متعلقة بالقارئ والكتّاب، لا بالباري سبحانه.

هـ - رأيه في رؤية الله :

نفى المعتزلة والجهمية و النجارية⁽¹⁾ رؤية الله مطلقاً وقالت: "إن الله سبحانه لا يرى بأي حال من الأحوال". وأفرطت الحشوية والمجسمة فقالت: "إن الله سبحانه يرى مكيفاً محدوداً كسائر المراتبات".

وقال الأشعري: "يرى الله من غير طول ولا حدود ولا تكيف، كما يرانا هو سبحانه، ولماذا نحكم بأنها مستحيلة على الله، والله لا يستحيل عليه شيء إلا ما أدى إلى حدوثه أو إلى حدوث معنى فيه أو إلى تشبيهه وقلبه عن حقيقته، أو تحديده

(1) (أصحاب الحسين بن محمد النجار . و هم يوافقون المعتزلة في مسائل القرآن و الصفات و يوافقون و المجبرة في خلق الأعمال و الإستطاعة . و هؤلاء فرق كثيرة منها الحشوية و الزعفرانية .) اعتقادات فرق المسلمين و المشركين ص 90 فخر الدين الرازي .

وتكييفه. استدلل الأشعري بآيات من القرآن الكريم، والتي تدل على حصول الرؤية في يوم القيامة، من ذلك قوله تعالى: "وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَظْرَةٌ" [75] (القيامة) الآية 22، فإن معناها رائية، لأن النظر إذا قرن بالوجه، فمعناه نظر الوجه، ونظر الوجه هو الرؤية التي تكون بالعين. (غرابية ، ح . 1953 ، ص 121).

وعلى هذا الرأي يرفض الأشعري تفسير "ناظرة" بالإنظار أو الإعتبار. والعلة في ذلك أن الآخرة ليست بدار اعتبار، ولا تفسيرها أيضا بمتعطفة راحمة، كما في قوله تعالى: "وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ" أي لا يرحمهم ولا يتعطف عليهم. لأن الباري لا يجوز أن يتعطف عليه، ولا يجوز أن يعني منتظرة، لأن النظر إذا قرن بذكر الوجود، لم يكن معناه "نظر" الذي هو "انتظار". كما إذا قرن النظر بذكر القلب، ونظر العين، لأن القائل إذا قال: "انظر بقلبك في هذا الأمر" كان معناه نظر القلب. وكذلك إذا قرن النظر بالوجه لم يكن معناه إلا نظر الوجه، والنظر بالوجه هو نظر الرؤية التي تكون بالعين التي في الوجه. (الأشعري ، ع . [د.ت.] ، ص 34-36).

والخلاصة أن الرؤية عند أهل السنة جائزة في الدنيا والآخرة، وواجبة سمعا في الآخرة، ولم تقع في الدنيا لغير نبينا صلى الله عليه وسلم وأدلة جوازها من الكتاب، قوله تعالى: "قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ، قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ، فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانُهُ فَسَوْفَ تَرَانِي، فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ نَكَبًا وَخَرَّ مُوسَى صَبَقًا" [7] (الأعراف) الآية 143. اشتملت هذه الآية على دليلين:

الأول: لو لم تكن الرؤية جائزة لما طلبها موسى، لكنه طلبها، فالرؤية جائزة. والدليل على طلبها قوله تعالى: " رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ" فقال الله :لَنْ تَرَانِي". فقوله تعالى يفيد أن العجز من الرائي، وليست الإستحالة من قبل المرئي وإلا لقال سبحانه: "لست مرئيا". وأن ورود النفي بصيغة "لن" يفيد النفي دور الإستحالة. ولو كانت الرؤية مستحيلة، لما سألها موسى.

الثاني: الرؤية معلقة على استقرار الجبل، وهو أمر ممكن، لأنه لا يترتب على وقوعه محال. والمعلق على الممكن ممكن، لأن التطبيق هو الإخبار بوقوع المعلق عند ثبوت المعلق عليه، والمستحيل لا يعلق على شيء، وإن فالرؤية ممكنة.

أما وجوبها عقليا، فالله موجود، وكل موجود تجوز رؤيته، فالله تجوز رؤيته. ولا مانع من رؤية الطعوم والروائح الأصوات، وأما عدم رؤيتها فلأن الله لم يخلق للعبد رؤيتها بطريق جريان العادة.

-تطور منهج الإمام الأشعري:

كانت تلك أهم الآراء التي ناقشها الأشعري. ويحسن بنا قبل أن ننقل من هذا المقام، أن نتابع المنهج الأشعري لدى أتباعه من بعده. وسنكتفي في حديثنا هذا على كل من الباقلاني، والجويني، والغزالي، والرازي، وإن كان لغير هؤلاء الذين ذكرنا دور لا يستهان به في تطور المنهج الأشعري كابن فورك⁽¹⁾، وغيره.

1- الباقلاني:

لقد ساهم أبو بكر الباقلاني بجهد لا يستهان به في تطور المنهج الأشعري كما هو مسطر في كتبه التي خلفها لنا كالإنصاف والتمهيد وإعجاز القرآن وغيرها. وقد لاقت هذه الكتب عناية عند الباحثين من المسلمين وغيرهم. فقد حقق الكوثري كتاب الإنصاف وقدم له وعلق عليه تعليقات مفيدة. وقام الأب مكارثي بنشر كتاب التمهيد والتقديم له. ويمكن أن نحدد أفكار الباقلاني وآرائه وما استحدثته في المنهج الأشعري فيما يلي:

(1) هو الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك "بضم الفاء وفتح الراء" الأصبهاني المتكلم صاحب التصانيف فقيه شافعي، أصولي، مفسر، محدث، واعظ، أديب ونحوي. له نحو مئة كتاب منها تفسير القرآن الجزء الثالث منه في خزانة فيض الله باستنول الرقم 50 و"حل الآيات المتشابهات" توفي سنة 406 هـ / 1015 م. (السبكي ج3 ص 136 - المعرج ج3 ص 33 - ابن خلكان ج4 ص 203 وغيرهم).

أ - الإيمان عند الباقلاني: قسم الباقلاني الإيمان إلى قسمين: (الباقلاني ، أ. 1986م ، ص 54-55) :

- إيمان قديم: وهو إيمان الله تعالى بنفسه كما قال في كتابه: "السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيِّمُ" [59 (الحشر) الآية 23] .

- إيمان حادث: وهو إيمان المخلوق بالله تعالى. فهذا الإيمان قد خلقه الله وأحدثه في قلوب المؤمنين كما قال تعالى: "لَوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ" [58 (المجادلة) الآية 22] وقوله تعالى: "وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ" [49 (الحجرات) الآية 7] .

ب- طريق الاستدلال عنده: يقول الباقلاني عند تعريفه للدليل: "هو المرشد إلى معرفة الغائب عن الحواس وما لا يعرف باضطرار وهو الذي ينصب من الأملات ويورد من الإيحاءات والإرشادات مما لا يمكن التوصل به إلى معرفة ما غاب عن الضرورة والحس، ومنه سمي دليل القوم دليلاً، وسمت العرب أثر اللصوص دليلاً عليهم لما أمكن معرفة مكانهم من جهته.

وبعد أن عرف الباقلاني الدليل بحسب اللغة قسم أنواع الأدلة إلى خمسة أنواع وهي الكتاب والسنة وإجماع الأئمة والقياس على ما يثبت بها وحجج العقول. وأما عن طرق الاستدلال فقد قسمها إلى ثلاثة أقسام:

أ- سمعي شرعي: دال من طريق النطق بعد المواضعة ، و من جهة معنى مستخرج من النطق .

ب- لغوي: دال من جهة المواطأة، والمواضعة، على معاني الكلام، ودلالات الأسماء والصفات وسائر الألفاظ. وقد لحق بهذا الباب، دلالات، الكتابات، والرموز، والإشارات، والعقود الدالة على المقادير والأعداد، وكل ما لا يدل إلا بالمواطأة

والإتفاق. والدال هو ناصب الدليل، والمملول هو ما نصب له الدليل. والمستدل الناظر في الدليل وطلبه به علم ما غاب عنه.

ج- عقلي: له تعلق بمملوله نحو دلالة الفعل على فاعله، وما يجوز كونه عليه من صفاته نحو حياته وعلمه وقدرته وإرادته.

- إمام الحرمين (ت 478 هـ / 1085 م):

يعتبر إمام الحرمين من الأفاض الذين تبحروا في علوم كثيرة، ولا سيما في علم الكلام على طريقة الأشعري، ويعد من الشخصيات القوية التي أعطت لمذهب الأشعري، ويعد من الشخصيات القوية التي أعطت لمذهب الأشعري قوة بآراءه التي بينها في كتابه "الإرشاد". لقد أضاف الجويني لمذهب الأشعري، إضافات جديدة، حتى أن بعض الباحثين يرى أن مذهب الأشعري، أصبح منذ الجويني يرتكز على قاعدة صلبة، وفكر أعمق ومنطق أسلم. ولا يعتبر هذا قدحا في مذهب الأشعري، ولا إنقاصا من قيمته قبل الجويني. وإنما يعني أن الإضافات التي أضافها الجويني كانت جديرة بالعناية.

أ - رأيه في النصوص الموهمة للتشبيه:

سلك إمام الحرمين في النصوص الموهمة للتشبيه، الواردة في الكتاب والسنة، مسلكا لم نجده عند الباقلاني ولا الأشعري من قبله. فقد كان رأيه، تأويل هذه النصوص التي يوهم ظاهرها التشبيه، وإثبات الجارحة لله تعالى، مثل اليد والوجه وغيرهما، بخلاف ماكان عليه الباقلاني والأشعري من قبله، من الإيمان بها وإمرارها كما جاءت.

ب - رأيه في الإيمان:

يعتبر إمام الحرمين أن الإيمان هو التصديق بالله. فالمؤمن بالله من صدقه. ويفسر التصديق بأنه كلام النفس، لكن كلام النفس عنده لا يكون ثابتا إلا بالعلم الذي

هو ثبوت الاعتقاد. ثم إن الإيمان هو التصديق كما دلت عليه أصول اللغة. وهذا في رأيه، لا يحتاج إلى برهنة. ومنه قوله تعالى حكاية عن عن إخوة يوسف عليه السلام: "وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَالِحِينَ" [16] (يوسف) الآية [17] أي وما أنت بمصدق لنا. كما يقرر إمام الحرمين حقيقة أخرى، وهي أن أهل الحق لا ينفون عن الفاسق صفة الإيمان "والدليل على تسميته مؤمنا من حيث اللغة أنه مصدق على التحقيق" (الجويني ، ع. 1950م، ص 334)، ولأن الأحكام الشرعية المقيدة بخطاب المؤمنين تتوجه إلى الفسقة توجهها للأتقياء. والفاسق يجري مجرى المؤمن في إحكامه. فيعطى من الغنائم، ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين وكل ذلك يقطع بأنه منهم.

ج- رأيه في النظر:

يقرر إمام الحرمين، أن العلم المكتسب يتوقف حصوله على النظر الصحيح. وذلك واجب على الإنسان، لأنه لا يتوصل إلى العلم إلا بالنظر. وقد اعتمد إمام الحرمين على إثبات النظر بالإجماع. فهو يقول: "فإن قال قائل، مالدليل على وجوب النظر من جهة الشرع، قلنا الدليل عليه إجماع المسلمين على وجوب معرفة الله تعالى، مع اتفاقهم على أنه من أعظم القرب، وأعلى موجبات الثواب. ولا يقدح في هذا الإجماع مصير بعض المتأخرين، إلى أن المعرفة ضرورية. فإن ما ذكرناه من الإجماع سبق انعقاد هذا المذهب". (نفس المصدر ، ص 137) ، (الجويني ، ع . 1960م ، ص 20).

يستنتج من كلام الجويني، أنه جعل الإجماع دليلا على وجوب النظر، وهذا مما أضافه إمام الحرمين في فكر الإشاعة. كما أنه قد وضع منهاجا في نظرية المعرفة، وجعل مصادرها العقل والحواس والنفس. "فالعقل يدرك البديهيات كاستحالة اجتماع المضادات، والحواس والنفس. "فالعقل يدرك البديهيات كاستحالة اجتماع الضادات، والحواس تدرك بها الأعراض التي تقوم بالجواهر، كالألوان

والطعوم والأراييح. أما النفس فهي مصدر لمعرفة الإحساسات والمشاعر، التي تختلج بها النفس الإنسانية⁽¹⁾ (الجويني ، ع . 1960م ، ص 119). ولم يوجه إمام الحرمين نقدا للحواس، كما فعل الغزالي، وأيضا لم يرفض المعارف العقلية غير أنه لم يبين لنا المعارف غير النفسية. هل هي المعارف النوقية التي توجد عند الصوفية أم لا ؟

والذي أراه أنه لم يقصد هذا النوع من المعرفة العرفانية، لأنه لم يخالط الصوفية ولم يعيش بينهم كما فعل تلميذه الغزالي.

وبعد هذه إطلالة القتضبة في بعض المسائل، التي تناولها إمام الحرمين والتي أضافت لمنهج الأشعري إضافات جديدة، والتي لم يسمح لنا نطاق البحث بليضاها كاملة، وحسبنا أننا قد أشرنا إلى بعضها وتركنا الباقي إلى فطنة القارئ.

3- الغزالي :

وإذا كان إمام الحرمين قد أضاف إضافات جديدة لمنهج الأشاعرة، فيعتبر الغزالي من الذين أضافوا إضافات أخرى، خاصة وقد برع في علوم كثيرة مثل الفلسفة والتصوف والكلام. وألف في هذه العلوم كتباً كثيرة حتى عد بحق، المدافع عن أهل السنة والجماعة⁽¹⁾. ولقب بحجة الإسلام. وأنه كان يخاطب كل طائفة بما يناسبها فإذا كان مع العوام خاطبهم بظاهر الشرع، بما هو قريب من أذهانهم وإذا كان مع المسترشدين خاطبهم بما يناسب استعدادهم وثقافتهم، وإذا كان مع الخواص خاطبهم بالخواص. فلم يكن الغزالي حزيباً مذهبياً، ومن ثم يتعذر أن يدرج في مذهب دون آخر لقد تجاوز نطاق مذهبية كل مذهب، وحزبية كل حزب، وتعصب كل فرقة.

(1) سمي الأشعري والماتريدي و أتباعهما بأهل السنة والجماعة وذلك عندما انفصل أبو الحسن الأشعري عن المعتزلة.

وربما ذلك ما يقربه لكل مذهب وما أبعده عن كل مذهب، إنه بذلك قد تمثل جوانب الفكر الإسلامي جميعاً، فأصبح بذلك حجة الإسلام . انه مع أشعريته حيث انه لزم التصنيف، لا يمكن إدراجه ضمن مذهب كلامي آخر، فإنه قد تجاوز نطاق مفكرو الأشاعرة، ومن ثم فقد دان معظم أهل السنة له وتابعوا دون أن يدركوا أنه بذلك أصبحوا أشاعرة. (صباحي ، أ . 1985م ، ج2 ص 138).

عرض لبعض المسائل التي تتلوه الغزالي :

أ - العقل و النقل : في رأي الغزالي، انه لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول. ان ظن من الحشوية وجوب الجمود على التقليد، واتباع الظواهر، ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر.

وان من تغفل من الفلاسفة، وغلاة المعتزلة في تصرف العقل، حتى صادموا به قواطع الشرع، ما أتوا به إلا من حيث الظواهر. فميل أولئك إلى التفريط، وميل هؤلاء إلى الإفراط وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط.

الواجب المحتوم في قواعد الاعتقاد، ملازمة الإقتصاد، والإعتماد على الصراط المستقيم. فكلا طرفي قصد الأمور ذميم. العقل مع الشرع نور على نور، والملاحظ بعين العور لأحدهما على الخصوص، متدل بغرور. (الغزالي ، م . 1971م ص3).

العقل لن يهتدي إلا بالشرع، والشرع لن يتبين إلا بالعقل، العقل كالأس والشرع كالبناء. لن يغني أس ما لم يكن بناء. ولن يثبت بناء مالم يكن أس. العقل كالبصر، والشرع كالشعاع . لن يغني البصر مالم يكن شعاع من خارج. ولن يغني الشعاع ما لم يكن بصر. العقل كالسراج، والشرع كالزيت الذي يمدده. مالم يكن زيت لم يحصل السراج، ومالم يكن سراج لم يضيء الزيت. فالشرع عقل من خارج، والعقل شرع من داخل، وهما متظاهران متعاضدان بل متحدان. (الغزالي ، م . 1964م ، ص 30) ، (الغزالي ، م . [إدت] ، ص 59) .

هكذا يقرر الغزالي أن العقل عاجز عن التفاصيل الدقيقة الواردة في الشرع ولذا، فالعقل عاجز بطبيعته أن يستقل بتأسيس مذهب فلسفي له ، يكون من طبيعته الحكم على الأشياء، حكما لا يقبل الإحتمال أو النقيض. وبناء على هذا لا بد للعقل أن يستعين بالمطلق وهو معرفة الله. وبمعرفة الله يحصل العقل على ما يمكنه من الحكم على الأشياء في دائرة إمكانه.

ب- رأيه في العلة و المعلول: يصرح الغزالي أن كل حادث لابد له من سبب، وكل معلول لابد له من علة. وأنه كلما وجد المعلول وجدت العلة. وإذا انتفى المعلول انتفت إذا كان للمعلول علة واحدة. (الغزالي ، م . 1964م ، ص 239).

وإن الارتباط بين العلة والمعلول ضروري، لا ينفك في نظر العقل والمنطق. لكن المشكلة، في تحديد العلة الحقيقية المؤثرة في الظواهر الحسية. لهذا كان رأي الغزالي أن يفرق بين نوعين من الارتباط، الارتباط العقلي المنطقي، وهو الذي يجزم به العقل، وهو الذي يستحيل في نظره تخلف المعلول إذا وجدت علته، والارتباط في الحس، بين الظواهر والمؤثر فيها.

فالأول مما يجزم العقل بضرورته، والثاني ليس كذلك. لذي كان رأي الغزالي أن المادة التي يرى في الظاهر أنها مؤثرة كالنار، هي بطبيعتها ميتة، لأنها لا إرادة لها، فلا تكون فاعلة على الحقيقة. وحدث الإحتراق بها، إنما هو راجع إلى إرادة مطلقة خلقت فيها قوة الإحتراق وأودعت في الجسم قبول الإحتراق.

هذا باختصار موقف الغزالي من مسألة السببية. ولما كان أهم ما تهدف إليه وقع الارتباط الضروري بين الظواهر وعللها، فإن هناك مشكلة تحتاج إلى تفسير. إذا صح أن الارتباط علدي كما يقول به الغزالي، وليس ضروريا. فكيف يمكن أن يوجد اليقين المنبثق عن القوانين العلمية ؟ تلك هي المشكلة التي من أجلها انتقد الغزالي .

وقد صور لنا هذه المشكلة بقوله: "ليس من الممكن أن تفقد الأشياء فجأة جوهرها وتتحول إلى أشياء أخرى، فيصبح من الممكن أن يتحول كتاب تركه المرء في بيته إلى غلام أو حيوان عندما يعود المرء إلى بيته ؟ ... وقد أجاب الغزالي عن هذه المشكلة بقوله: "إن ثبت أن الممكن كونه لا يجوز أن يخلق للإنسان علم بعدم كونه، لزم هذه المحالات. ولكن الله قد خلق لنا علما بأن هذه الممكنات لم يفعلها. ولم ندع أن هذه الأمور واجبة بل هي ممكنة. يجوز أن تقع ويجوز أن لا تقع، واستمرار العادة بها مرة بعد أخرى، يرسخ في أذهاننا جريانها على وفق العادة الماضية ترسيخها لا تتفك عنه (نفس المرجع ، ص 143-144).

وإذا أردنا أن نستخرج رأي الغزالي من هذا النص، فإننا نرى لم ينقص فكرة القوانين العلمية، وإنما دعمها ارتباطا بالسنن الكونية التي أودعها الله في الكون "سُنَّةُ اللَّهِ الَّتِي وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْيِيلًا" [33 (الأحزاب) الآية 62]. ولهذا هناك ارتباط بين الظاهرة وسببها، بحيث لا يختلف أحدهما عن الآخر، ولو أراد الله التخلف، لأعلمنا حتى لا نندهش، تحقيقا لحكمته ومطلق قدرته. يقول الأستاذ محمود عباس العقاد⁽¹⁾: "قرأى الغزالي في السببية، ليس من شأنه أن يعطل العقل عن البحث، كما فهم بعض الجاهلين، بقدرة وأقدار، ولكنه الرأي الذي يفتح الأبواب المغلقة بحكم المؤلف المسيطر على العقول، فيستغذ فيها إلى ظواهر أصدق من ظواهر، ومقارنات أتم من مقارنات، وأصول أثبت من أصول (الغزالي، م. 1964م، ص 61).

ويرى بعض من اتهم الغزالي أنه إنما قال بهذا الرأي تحت تأثير عوامل دينية، لعل من أبرزها فتح المجال لخوارق العادات التي يظهرها الله سبحانه على أيدي أنبيائه، تدعيما لصحة نبوتهم وإظهارا لكرامات الأولياء.

(1) العقاد (1889- 1964) عباس محمود شاعر مجدد ناقد ولد باسوان في مصر ب له سلسلة أعلام الإسلام ، عبقرية محمد صلى الله عليه و سلم ، وعبقرية عمر رضي الله عنه .

وبعد كل هذا يمكننا أن نتساءل، هل أقر الغزالي تخلف الظاهرة عند وجود سببها حتى يكون في ذلك خطر على القوانين ؟ وهل أنكر الغزالي وجود القانون الذي يجعل النار محرقة والقطن قابلاً للإحتراق ؟. في رأينا أن المنصفين يقولون أنه لم يقل بذلك، وبالتالي فهو لا ينكر الأسباب. يقول أبو ريدة: "يجب أن ننبه إلى أن نقل الغزالي للقول بالتلازم بين المعلول والعلة فيه شيء كثير من نقد المعرفة الإنسانية ذاتها، وليس فيه إنكار العلية بالمعنى المطلق، ولا إنكار لها من ناحية الواقع المشاهد.

ج - رأيه في الصفات الإلهية :

تتول الغزالي الصفات الإلهية بالدراسة. وعدد الصفات التي يحصنها الغزالي لله تعالى سبع. وهي أن الله قادر وعالم وحي ومريد وسميع وبصير ومتمكلم. ونبدأ بدراسة صفة القدرة التي يترتب عليها، إلى حد كبير، القول بالصفات الإلهية الأخرى.

- القدرة:

فالله قادر على كل شيء وله الخلق والأمر، وهو صاحب الملك، لا يعتريه قصور، ولا عجز ولا تأخذه سنة ولا نوم، والسموات مطويات بيمينه، والخلائق جميعاً مقهورون في قبضته منفرد بالخلق والإختراع، متوحد بالإيجاد والإبداع. لا يشذ عن قبضته مقدر، لا يعزب عن قدرته تصرف الأمور.

وأثناء إثبات الغزالي لصفة القدرة، يستعمل الدليل الطبيعي فيقول: "ومن رأى ثوباً من ديباج حسن النسخ والتأليف متناسق التطريز والتطريف، ثم توهم صدور نسجه عن ميت لا استطاعة له، أو عن إنسان لا قدرة له، كان منخلماً عن غريزة العقل، ومنخرطاً في سلك أهل الغباوة والجهل" (كارلانو . 1984م ، ص95). وهذا شأن ذلك الذي يرى جمال العالم ولا يعزوه إلى صانع، قادر، مريد.

ومن ثمة رأينا الغزالي يضيق ذرعا بأراء الفلاسفة، كابن سينا ومن لف لفه، حيث يرون أن كل شيء يصدر عن الله، إنما يصدر صدوراً ضروريا بوصفه علة للكائنات. وقد رد الغزالي عليهم بقولهم: "الفاعل عبارة عن مصدر عنه الفعل مع الإرادة للفعل على سبيل الاختيار، ومع العلم المراد. وعندكم أن العالم من الله كالمطلوب من العلة، يلزم لزوما ضروريا لا يتصور من الله تعالى دفعه كلزوم الظل من الشخص. ويطالبهم أن يصرحوا بحقيقة رأيهم ولا يلبسونه على الناس حتى يعرف الجميع، أن الله لا فعل له في رأيهم ولا قدرة ولا إرادة". (الغزالي ، م . 1984م ، ص 105) .

-العلم:

يذهب الغزالي إلى أن الله إذا كان عالما بغيره، فهو بالتالي أعلم بذاته، وصفاته وعلى هذا القول يكون الله عالما بذاته وصفاته، وذلك إذا ثبت أنه عالم بغيره، ومن ثم فإنه يعلم الجزئيات خلافا لما قالت الفلاسفة أنه لا يعلمها، لاهتضائه في نظرهم تغير العلم بتغير المعلومات الجزئية المتغيرة.

وإذا قال الغزالي إن الله عالم بغيره، فما هو الدليل على أن الله عالم بغيره؟ يجيب الغزالي عن هذا بقوله: "ومعلوم أنه عالم بغيره، لأن ما ينطلق عليه اسم الغير فهو صنعه المتقن وفعله المحكم المرتب، وذلك يدل على قدرته على ما سبق.

فإن من رأى خطوطاً منظومة تصدر على الإتساق من كاتب ثم استراب في كونه عالما بصنعة الكتابة كان سفيها في استرابطه، فإذا قد ثبت أنه عالم بذاته وبغيره". (الغزالي ، م . 1971م ، ص 53) .

ويتساءل الغزالي بعد هذا فيقول: "هل لمعلوماته نهاية ؟ قلنا: لا. فإن الموجودات في الحال وإن كانت متناهية، فالممكنات في الإستقبال غير متناهية" (المرجع السابق ، ص 53)، فالغزالي يفرق بين معلومات الإنسان المتناهية،

ومعلومات الله اللامتناهية. ويرى أن الموجودات في الحال وإن كانت متناهية، فاله كنات المستقبلية ليست متناهية. ويعلم الله هذه الممكنات، وهنا سيوجدها أم سوف لا يوجدها ؟ وإن يعلم الله ما لا نهاية له. وهذا بعكس العلم الإنساني الذي له حدود ونهايات.

ويوضح الغزالي هذه المسألة بمثال حيث يقول: فلنا نقول مثلاً أن ضعف الاثنين أربعة، وضعف الأربعة ثمانية، وضعف الثمانية ستة عشر، وهكذا نضعف ضعف الاثنين وضعف الضعف، ولا يتناهي . والإنسان لا يعلم من مراتبها إلا ما يقدره بذهنه. وسينقطع عمره ويبقى من التضعيفات ما لا يتناهي. فإذا معرفة أضعاف أضعاف الاثنين وهو عدد واحد يخرج عن الحصر، وكذلك كل عدد، فكيف غير ذلك من النسب والتقديرات" (المرجع السابق ، ص 53). كما استشهد الغزالي على علم الله تعالى بآيات من القرآن الكريم كقوله تعالى: " أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ" [67 (الملك) الآية 14].

-الحياة :

في رأي الغزالي أن من ثبتت له صفة العلم والقدرة فلا بد أن تثبت له بالضرورة صفة الحياة، إذ لا يغني بالحي إلا بما يشعر بنفسه ويعلم ذاته وغيره. والعالم بجميع المعلومات والقادر على جميع المقنورات كيف لا يكون حياً. (الغزالي ، م . 1975، ج1 ص 96) ، (الغزالي ، م . 1971، ص 57).

-الإرادة:

الله مريد لأفعاله. فلا يجري في الملك والملكوت شيء إلا بقضائه ومشئته ومعنى الإرادة عند الغزالي: "إيقاعه تعالى الفعل مع كونه غير ذاهل عنه. فالقصد إلى إحداث المحدث والعمد إليه سمي إرادة". والإرادة في رأيه قديمة. شأنها تمييز الشيء عن مثله وأنها متعلقة بجميع الحادثات عند الأشاعرة. من حيث أنه ظهر أن كل حادث فمخترع بقدرته وكل مخترع بالقدرة محتاج إلى إرادة تصرف القدرة إلى

القنور وتخصصها به. فكل مقنور مراد وكل حادث مقنور فكل حادث مراد" (الغزالي ، م . 1971م ، ص 57) .

ويبين الغزالي أن النفع والضرر بيد الله، والأمر كله خير به وشره بإرادة الله. لأنه إذا لم يكن على الضرر والنفع قادرا لم يكن مرجوا ولا مخافا.

" والقدرية⁽¹⁾ أنكروا قضاء الله. ورأوا الخير والشر من أنفسهم . أرادوا بذلك تنزيه الله عن الظلم وفعل القبيح. و لكنهم ضلوا إذ نسبوا العجز إلى الله ضمن ذلك ولم يدروا " (الغزالي ، م . 1975م ، ج 1 ص 97) .

والجبرية⁽²⁾ رأوا الخير والشر من الله، ولم يرووا من أنفسهم فعلا، كما لم يروا من الجمادات. أرادوا بذلك تنزيه الله عن العجز فضلوا، إذ نسبوا الظلم إليه تعالى في ضمن ذلك.

والذي يجب أن نقوله في هذا المجال، أن الإرادة أزلية عامة في الخير والشر، تشمل الإنسان وإرادته، لكن لا يتعلل بها في ارتكاب معصية، ولا يعترض عليها بعد وقوع مكروه، لأنه تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون .

-السمع والبصر:

السمع والبصر هما صفتان أزليتان لله . يسمع ويرى لا يعزب عن سمعه مسموع وإن خفى، ولا يغيب عن رؤيته مرء وإن دق، يرى من غير حنقة ولا أجفان، ويسمع من غير أصمخة ولا آذان، كما يعلم من غير قلب وبيطش بغير جارحة (الغزالي ، م . 1975م ، ص 61) .

(1) القدرية : قوم يجهلون القدر فيقولون إن كل عبد من عباد الله عاتق لفعله متمكن من عمله و يعاكسهم الجبرية .
(2) الجبر : هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى . و الجبرية أصناف : الجبرية الخالصة و الجبرية المتوسطة (الملل و النحل للشهرستان ج 1 ص 108) .

-الكلام:

تعد صفة الكلام من أعقد الصفات الإلهية وأكثرها بحثاً في علم الكلام، وقد عرفت عند الأشاعرة بأنها صفة زائدة عن الذات، وأنها صفة لذاته لم يزل ولا يزال موصوفاً بها، وأنها قائمة به لا بغيره". والكلام على نوعين: كلا نفسي قائم بالذات، وكلام متلفظ مسموع يتخذ بالحروف كدلالات للأصوات، وكلام الله أزلي، قديم قائم بذاته من حيث أنه كلام نفسي. أما من حيث أنه أصوات مقطعة، فهو محدث" (الغزالي، م. 1975، ص 175)، (الغزالي، م. 1971، ص 62).

فالله متكلم، أمر، نله، واعد، متوعد بكلام أزلي قديم، قائم بذاته، لا يشبه كلامه كلام الخلق، كما لا يشبه ذاته نوات الخلق. فليس بصوت يحدث من انسلال هواء واصطكاك أجرام، ولا حرف ينقطع بلطباق شفة أو تحريك لسان، وأن القرآن مقروء بالأسنة، مكتوب في المصاحف، محفوظ في القلوب، وأنه مع ذلك قديم، قائم بذات الله، لا يقبل الانفصال والافتراق بالانتقال إلى القلوب والأوراق. وأن موسى سمع كلام الله من غير صوت، ولا حرف، كما يرى الأبرار ذات الله، من غير جوهر، ولا شكل، ولا لون، ولا عرض (الغزالي، م. 1978، ص 7). فشان صفة الكلام، القدم كسائر الصفات الإلهية. فعلمه قديم يعلم به الأشياء، علم انكشاف وإحاطة، وكذلك إرادته قديمة، وهي في القدم تعلقت بإحداث الحوادث في أوقاتها للالتفة بها على وفق سبق العلم الأزلي. (كارادوقو . 1984، ص 96).

وإذا كان الله تعالى متصفا بهذه الصفات كان حيا، عالما، قادرا مريدا سميعا، بصيرا، متكلما بالحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، لا بمجرد الذات. (الغزالي، م. 1978، ص 17).

-الغزالي ومصادر المعرفة:

إن كان إمام الحرمين قد حصر مصادر المعرفة في الحواس الخمس، فإن أمانا الغزالي قد أضاف لها حاسة سادسة، وهي المعرفة للذوقية. والتي لا يمكن أن

تتأتى عن طريق الحواس، بل هي معرفة "قلبية" باطنية. وهي ظاهرة فريدة لأنها لا تنشأ من الحس والتجربة، ولا من العقل وأقيسته المنطقية. لا من شيء سوى إلهام القلب، وحده، وإشراقه، وتتبنه الصادق. وهذه طريق أهل التصوف، حيث قالوا العلم علمان: علم الكسب وعلم الوهب. فالأول يأتي من الحس والتجربة والعقل، ويختص بالعلوم الدنيوية، مثل الطبيعة والعلوم الرياضية. أما الثاني، فإنه يأتي من الإلهام، والإلقاء في القلب. ولا يحصل هذا الإلقاء إلا للصفوة الخالص. ويختص بالعلوم الدينية، كمعرفة الله، وصفاته، وحقيقة النبوة، والوحي، والرسالة، وصفات الجنة والنار... الخ. (مغنية، م. م. [إدت.]، ص 27).

وفي الحق هذه من الإضافات الجديدة، التي تنسب للغزالي، حيث استطاع باعترافه بالذوق، أو للرؤية القلبية كمصدر للمعرفة، أن يفتح الباب على مصراعيه للتصوف. وبهذا التحم التصوف مع الكلام على يد الغزالي. كما أن هذه الرؤية القلبية المباشرة لا ينكرها العام الحديث للعلم على الإستقراء والمشاهدة. بل يعترف في صراحة بأن وسيلة المعرفة الإنسانية لا يجوز أن تحصر في الحواس. وخصوصا بعد علمنا بأن المادة نفسها آلت في تحليلها إلى ما لا يحس.

وبعدما أدت التجارب العلمية إلى الإعتراف بقوى في الإنسان وراء الحواس، يمكن أن تحصل على معرفة صحيحة. وأن وسيلة المعرفة يمكن أن تكون العقل، كما يمكن أن تكون الإلهام وما يجرى مجراه. ونحصل على اليقين من ذلك كله إذا اقتصرنا في استعمال كل وسيلة في حدود طاقتها التي لا يجوز أن تتعدها. فالحواس، يمكن أن تعطي يقينا في ما ظهر حدود من الكون، ووصلت إليه الحواس. سواء كانت تلك الحواس ظاهرة أو باطنة. والعقل يمكن أن يعطي يقينا أيضا في حدود طاقته التي خلق بها وهو محدود بها فالعقل يمكن أن يصل إلى الإستنتاجات مما تعطيها الحواس، كما يمكنه أن يصل أيضا، في مجال تحليل الحوادث الظاهرة والوصول بها إلى مبدأ، أول لا علة له، ولكنه عندما يصل به الأمر إلى البحث في

طبيعة هذا المبدأ، هنا يأتي الحد الذي لا يستطيع تجاوزه، وهنا يأتي دور الإلهام وهو قوة عليا فوق الطبيعة أحس بها الإنسان في جميع أطواره ودان لها.

ومن مذاهب العلم الحديث أيضا، مذهب المتأملين "الذين يؤمنون بالتأمل ويفضلونه على القراءات والدراسات، وأصحاب المذاهب الفكرية وقادة الرأي لديهم كانوا من المتأملين ولم يكونوا من الذين أفنوا حياتهم في البحث والدرس. (سرور ، ط . 1945 ، ص 53- 58) .

وخلاصة القول، أن الغزالي قد حدد قواعد العقيدة مبينا مذهب الخلف من متكلمي الأشاعرة. وبهذا يكون الغزالي قد فصل بين مرحلتين من علم الكلام. مرحلة ما قبل الغزالي، ومرحلة ما بعد الغزالي. وقد اكتفينا ببعض آرائه في مجال العقيدة. وهناك آراء كان له فيها مواقف حاسمة. مثل تصديه في وجه الفكر الهليني ممثلا في فكر فلاسفة الإسلام .

4- الرازي⁽¹⁾:

قد علمنا مما سبق ما أحدثه الغزالي من تطور في منهج الأشعري، ونأتي الآن لنبين ما قام به فخر الدين الرازي في هذا المجال. ذلك الفيلسوف المتكلم الذي نازل خصوم الأشاعرة من الكرامية وغيرهم.

والذي يلاحظه الباحث في دراسته لمنهج فخر الدين الرازي، يرى أنه أول متكلم في الأشاعرة يمزج علم الكلام بالفلسفة. وهو ما لم نعهده عند من سبقه من متكلمي الأشاعرة اللهم إلا ما أشرنا إليه أنفا في منهج الغزالي، الذي لحم علم الكلام بالتصوف. وقد ألم بعلم كثير، بل انه كان مدرسة عصره بكل ما تحماه هذه الكلمة من معنى.

(1) ولد الرازي في سنة 543 هـ / 1149م.

والمطلع على مؤلفاته يتبين له أن الجل دائرة معارف إنسانية. فقد أثنى جملة من العلوم كعلوم العربية من نحو، وبلاغة وشعر، والعلوم العقلية كالفلسفة، وعلم الكلام والجدل، وأصول الفقه، والتفسير والسير، والتاريخ، والعلوم الطبيعية، والرياضية، والكيمياء، والفراصة، والطب. وبعد كتابته "التفسير الكبير" موسوعة في علم الكلام، وعلوم الكون، والطبيعة كما يقول للذهبي. (حسين ، م . [د.ت.] ، ج 1 ص 293).

والرزي لا يزم علم الملام كما فهمه بعض الباحثين، وإنما يقارن بين فائدته وفائدة القرآن. فلا يرى فائدة تسوي فائدة القرآن الكريم . يقول: "ولقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيت فيها فائدة تسوي الفائدة التي وجدت في القرآن . ويعلل سبب أخذه لعلم الكلام فيقول: "إن علمت مني أنني أردت به تحقيق باطل أو إبطال حق فاقبل بي ما لنا أهله، وإن علمت مني أنني ما سعت إلا في تقرير ما اعتقدت أنه الحق وتصورت أنه الصديق، فلنكن رحمك مع قصدي لا مع حاصلتي . فذاك جهد العقل، ولنت أكرم من أن تضليق الضعيف الواقع في زلة، فأعني وارحمني وستر زلتي، ولمح عثرتي يامن لا يزيد ملكه عرفان العارفين، ولا ينقص ملكه بخط المجرمين" (ابن أبي أصيبعة . 1967م ، ج3 ص34-35).

ويتهم ابن تيمية الرزي بأنه عابد أصنام (ابن تيمية ، أ . 1326- 1329 . ، ج1 ص 160). وأنه كذاب (ابن تيمية ، أ . 1947م ، ج1 ص 410)، وأن علومه الكلامية يستمدّها من " كلام المعتزلة، ما يجده في كتب أبي الحسين البصري وصاحبه محمود الخوارزمي وشيخه عبد الجبار الهمداني ونحوهم . وفي كلام الفلاسفة، ما يجده في كتب ابن سينا⁽¹⁾، وأبي البركات⁽²⁾ ونحوهما، وفي المذهب الأشعري، على كتب أبي

(1) هو الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا الحكيم المشهور . ولد سنة 370 هـ . لما بلغ عشر سنين كان قد أثنى علم القرآن ، و الأدب ، و حفظ أشياء من أصول الدين و علوم أخرى . و لم يستكمل ثمان عشرة سنة إلا و قد فرغ من تحصيل العلوم كلها التي عناه . توفي سنة 428 هـ بمطمان ، و قبل بأصبهان . (وفيات الأعيان ص 314 - لسان الميزان ج2 ص 291).

(2) أبو البركات بن ملكا البغدادي . كان من أكابر الأطباء . أصابه العمى في آخر عمر . علّق في القرن السادس الهجري (606 هـ) . تاريخ وفاته غير معلوم بالتحديد . له كتب في الطب و الفلسفة (عيون الأنباء في طبقات الأطباء ص 374 / 376).

للمعالي " كالشامل" ونحوه وبعض كتب القاضي أبي بكر وأمثاله. وهو ينقل أيضا من كلام الشهرستاني وأمثاله. وأما كتب القدماء كأبي الحسن الأشعري وأبي محمد بن كلاب وأمثالهما، وكتب قدماء المعتزلة والنجارية والضرارية ونحوهم، فكتبه تدل على أنه لم يكن يعرف ما فيها، وكذلك طوائف الفلاسفة المتقدمين ؟ ... وأما أقوال أئمة الفقه والحديث، والتصوف، والتفسير ونحوهم من علماء المسلمين، فكلام الرارزي يدل على أنه لم يكن مطلعاً على ذلك، وكذلك كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان " . (ابن تيمية ، أ . [د.ت.]، ج2 ص 81-85) .

ولن نناقش ابن تيمية في ادعائه هذا، لأن لنا جولة معه في الباب الثاني .
إنما حسبنا أن نشير إلى أن هذا الحكم مبني على استقرار ناقص، وعلى عدم العلم .
وعدم العلم لا يفيد العلم بالعدم .

-العقل والنقل:

ترجيح النقل على العقل يقتضي القبح في العقل المستلزم للقبح في النقل.
إذ النقل مستند إلى العقل مفتقر إليه. النقل يستند إلى صدق الرسول، ولا يعرف صدق الرسول إلا بالعقل: أنه لا يمكن إثبات الرسول بالنقل.

إنه إذا عارضت الظواهر العقلية براهين العقل، أو قامت الدلائل العقلية القاطعة على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة النقل يشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فإنه باطل أن نصدق الظواهر العقلية ونكذب الظواهر العقلية. لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر العقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية، إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول. وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل العقلية عن كونها مفيدة. فالقبح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القبح في العقل والنقل معا. (الرارزي ، ف . [د.ت.]، ص 132) .

-الحسن والقبح :

كان رأي الأشعري أن الحسن ما حسنه الشرع، والقبيح ما قبحه الشرع، فلو أمر الشارع بقبح شيء وهو في العقل حسن، فالرأي ما قاله الشرع، وإن أمر بحسن شيء وهو في العقل قبيح، فالرأي ما قاله الشرع أيضاً، ذلك لأن العقول كثيراً ما تعجز عن إدراك ما ينفعها وما يضرها. كما أنها متفاوتة في المدركات. فالكافر عن جهل منه يرى أن الكفر حسن وهو لدى الشرع قبيح، وكذلك نرى أن الإيمان فيه من الأوامر والنواهي ما يصعب على بعض النفوس تحمله، فهل هذا يعني أن الإيمان قبيح، وقد حسنه الشرع في الواقع؟ إن نسبة الحسن والقبح إلى الشرع، هو الحق وبهذا ينبغي أن يحدث العقل حسناً أو قبحاً في الأشياء أو أن تكون الأشياء قبيحة أو حسنة في ذاتها، لا يجوز هذا الأمر لأن الذي خلق الأشياء وحسن بعضها وقبح البعض الآخر هو الله. يقول الأشعري: "إن العقل لا يحدث على حقيقته إلا من محدث أحدثه عليها لأنه لو جاز أن يحدث على حقيقته لا من محدث أحدثه على ما هو عليها، لجاز أن يحدث الشيء فعلاً لا من محدث أحدثه فعلاً. فلما لم يجز ذلك صح أنه لم يحدث على حقيقته إلا من محدث أحدثه على ما هو عليه وهو قاصد إلى ذلك. وإذا كان هذا هكذا فقد وجب أن يكون للكفر محدث أحدثه كفراً باطلاً قبيحاً وهو قاصد إلى ذلك. ولن يجوز أن يكون المحدث له هو للكافر الذي يريد أن يكون الكفر حسناً صواباً حقاً، فيكون على خلاف ذلك. وكذلك للإيمان محدث أحدثه على حقيقته متبعاً مؤلماً غير المؤمن الذي لو جهد أن يقع الإيمان خلاف ما وقع من إيلامه واتباعه لم يكن إلى ذلك سبيل. وإذا لم يجز أن يكون المحدث للكفر على حقيقته الكافر، ولا المحدث للإيمان على حقيقته المؤمن فقد وجب أن يكون محدث ذلك هو الله رب العالمين، القاصد إلى ذلك. لأنه لا يجوز أن يكون أحدث ذلك جسم من الأجسام، لأن الأجسام لا يجوز أن تفعل في غيرها شيئاً" (الأشعري، ع. [إدت.، ص 71-72])

أما الجويني فيذكر أن التحسين والتقيح ليسا عقليين، وإنما يدركان بالشرع. ويضيف بأن إطلاق هذا القول قد يوهم أن الحسن والقبح زائدان على

الشرع . ويوجب على هذا بـ "أن الأمر ليس كذلك فليس الحسن صفة زائدة على الشرع مدركة به، وإنما هو عبارة عن نفس ورود الشرع بالثناء على فاعله. وكذلك القول في القبح . فإذا وصفنا فعلا من الأفعال بالوجوب أو الحضر، فلمنا نعني بما نثبتته تقدير صفة للفعل الواجب يتميز بها عما ليس بواجب. وإنما المراد بالواجب، الفعل الذي ورد الشرع بالأمر به إيجابا. والمراد بالمحذور، الفعل الذي ورد الشرع بالنهاي عنه حظرا وتحريما" (الجويني ، ع . 1950م ، ص 228).

وعصوما فالأشاعرة يرجعون الحكم على الأشياء بأنها حسنة أو قبيحة إلى الشرع لا للعقل. والمعتزلة قد أرجعوا الحكم على الأشياء بالحسن أو للقبح للعقل لا للشرع . أما إمامنا فخر الدين الرززي فإنه يحلل المشكلة إلى قضايأ ثلاث. يوافق المعتزلة في اثنتين وينتهي في الثالثة إلى رأي الأشاعرة وهي كمايلي :

أولا : إن الفعل الحسن حسن لذاته، وإن القبح قبيح لذاته. إذ الحسن والقبح صفتا كمال ونقصان والفعل الحسن محبوب كما أن الفعل القبيح مبغوض، قد يكون ذلك لأن الأول يجلب لذة و الثاني يؤدي إلى ألم. فيكون المراد بالحسن والقبح ملاءمة الطبع ومنافرته (الرززي ، ف . [د.ت.] ، ص 60) .

ثانيا : على أن ملاءمة الطبع ومنافرته لا تحول دون أن يحكم العقل على الفعل الحسن بأنه حسن لذاته وأن يميز بينه وبين القبيح، فيحكم على الأخير بأنه قبيح لذاته فيستطيع العقل أن يمنع الحكم على الفسق بالحسن وإن جلب لذة.

ثالثا : أنه لا مجال للعقل في الحكم على أفعال الله تعالى بالتحسين والتقييح. إذ لا معنى للتحسين والتقييح إلا جلب منافع ودفع مضار. ولما كان الإله متعاليا عن ذلك امتنع ثبوت التحسين والتقييح في حقه إذ يستوي في الفعل الصادر عن الله وجوده وعدمه بالنسبة إليه. ولا يقال القصد إيصال منافع إلى العباد لأن إيصال المنافع أو عدم إيصالها إليه على سواء (صبحي، أ . 1985م ، ص 305) .

والخلاصة أن القبح والحسن عند الرازي عقليان وشرعيان معا. بمعنى أن الطبع يحكم على الفعل بأنه حسن أو قبيح، والشرع يأتي مؤكدا لذلك كله. فالرازي في هذه القضية يريد أن يثبت أن الشرع جاء موافقا للطبع السليم.

تعقيب:

لقد ساهم هؤلاء العلماء في تطور المنهج الأشعري حتى أصبح بحق هو الممثل لأراء أهل السنة والجماعة. وأهم السمات التي تميز هذه المدرسة، جمعها بين العقل والنقل، وذلك بدءا من الإمام الأشعري الذي اتبع في أمهات المسائل طريقا وسطا بين إفراط المعتزلة وتفريط الحشوية. وإن كان أتباعه قد أضافوا إضافات أخرى، غير أنها لا تخرج عن منهجه العام. ولم تكن هناك هوة بين الشيخ وأتباعه كما فهم بعض الباحثين.

ورد في دائرة المعارف الإسلامية "إن الأشعري كان يعتمد دائما على مخاطبة عواطف المرء لا عقله ومع ذلك، فإن خصومه حين يسلمون بدليل عقلي صرف فإن الأشعري كان لا يتردد في إستخدامه في دحض أقوالهم. وما أن تقرر جواز مثل هذه الحجج في نظر كثير من المتكلمين على الأقل حتى استطاع الأشاعرة أن ينحوا هذا الجانب من منهجه. وانتهى الأمر في القرون المتأخرة بأن أصبح الكلام عقليا تماما على أن هذا كان بعيدا أشد البعد من مزاج الأشعري نفسه". (خورشيد، إ. إ. دت.، ص 434).

والواقع أن الأشعري لم يهمل العقل لعلمه أن الله حض الناس على استعماله في كثير من آي الكتاب الكريم مثل قوله تعالى: "قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ" [10 (يونس) الآية 101]، "فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّا خَلَقَ" [86 (الطارق) الآية 5]، وقوله تعالى: "وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ" [51 (الذاريات) الآية 21] وغيرها من الآيات التي تدعو الإنسان إلى التفكير وإستخدام العقل.

لقد أضاف أتباع الأشعري للمدرسة الأشعرية طرقاً لم تكن موجودة في عهد أبي الحسن الأشعري مثل أن بطلان الدليل يؤدي ببطلان المدلول، ومثل المسألة السبر والتقسيم. وهكذا إتقن طريقة الأشعري تلازمة أنوا من بعده. وقدموا خدماتهم وجهودهم على مر العصور. فأضافوا لمذهب الأشعري آراء جديدة، وساهموا إلى حد كبير في تطور مدرسة الأشاعرة.

وقد ذكرنا بعض رجال هذه المدرسة مثل الباقلاني، فالجويني، ثم الغزالي الذي مزج علم الكلام بالتصوف. فكان بذلك أول متكلم من الأشاعرة يفتح المجال للتصوف ليختلط بمسائل علم الكلام. واستطاع الغزالي أن يرد الغزو الهليني في العالم الإسلامي وإن كان قد سبقه إمامه أبو الحسن الأشعري حيث رد على الدهريين⁽¹⁾ وغيرهم من الفرق الضالة كما هو مسطر في كتابه "مقالات الإسلاميين". ولما بصدد بيان الفرق بين الأشعري والغزالي، غير أن الملاحظ أن الغزالي قد درس آراء الفلاسفة ورد عليهم في كثير من المسائل ووافقهم في بعض المسائل التي لا تتعارض مع عقيدته. ثم جاء بعده الإمام فخر الدين الرازي حيث إلتحمت على يده بشكل واضح الفلسفة مع علم الكلام. وسميت هذه الطريقة بطريقة المتأخرين. (الرازي، ف. [إدت.]، ص 128). "وقد اختلطت الطريقتان - الكلام والفلسفة- عند هؤلاء المتأخرين وإلتبست مسائل الكلام بمسائل الفلسفة... لا اشتراكهما في المباحث، وتشابه موضوع علم الكلام بموضوع الإلهيات ومسائله بمسائلها. فصارت كأنها فن واحد. ثم غيروا ترتيب الحكماء في مسائل الطبيعيات والإلهيات وخلطوها ففنا واحدا قدموا فيه الكلام في الأمور العامة." (ابن خلدون، ع. 1320 هـ، ص 921).

(1) هم المنكرون للبعث و المعاد القائلون " وما يهلكنا إلا الدهر " (45 الجاثية، الآية 24).

يقول ابن خلدون: "ومن أراد إدخال الرد على الفلاسفة في عقائده فعليه بكتب الغزالي وابن الخطيب⁽²⁾ فإنها وإن وقع فيها مخالفة للإصطلاح القديم فليس فيها من الاختلاط في المسائل، والالتباس في الموضوع ما في طريقة هؤلاء المتأخرين من بعدهم (ابن خلدون ، ع . 1321هـ ، ص 837) . وقد استطاع الرازي أن يوجد مصطلحات جديدة في علم الكلام كإطلاقه لفظ الواجب على الله.

كانت تلك بعض ما قدمه هؤلاء في تطور المنهج الأشعري. وثمة جهود أخرى لا يمكن أن تغفل قام بها شخصيات بارزة كابن تومرت⁽¹⁾ الذي قام بنشر المذهب الأشعري في المغرب، والشهرستاني والإيجي والتفتزاني⁽²⁾ وطريقة هؤلاء المتأخرين في العقائد كانت كثيرا ما تمزج بالفلسفة كما سبق أن أشرنا إليه. هكذا ضل الأمر حتى جاء عصر المتنون، والشروح، والمختصرات. وظل علم الكلام يدور في الحلقة التي أعدها له رجال المذهب المتأخرين.

قائمة المراجع:

- 1- أبو زهرة (إ.د.ت.) : ابن تيمية ؛ [د . ن] ، [د . م .] .
- 2- الأشعري علي (1987) : الإبانة ؛ ط.2 ، دار للكتاب ، القاهرة .
- 3- الأشعري علي (إ.د.ت.) : للمع ؛ [د.ن.] ، [د.م.] .
- 4- الأشعري علي (1344 هـ) : استحسان الخوض في علم الكلام ؛ دائرة المعارف النظامية ، الهند حيدر آباد .
- 5- ابن أبي أصيبعة (1967) : عيون الأئباء في طبقات الأطباء ؛ ج3 ، دار الثقافة ، بيروت .

(2) هو الإمام فخر الدين الرازي . قد مرت ترجمته .

(1) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت للصمودي البوري أبو عبد الله . ولد سنة 485 هـ / 524 م ، وتوفي سنة 1092 هـ / 1130 م . من كنه "كفر العلوم" و "أعز ما يطلب" (الزركلي ، الأعلام ج 7 ، الميم .)
(2) قد مرت ترجمته .

- 6- ابن تيمية أحمد (إ.د.ت.) : صحيح المعقول لصريح المنقول أو درء تعارض العقل و النقل ؛ ج2 ، [إ.د.ن.] ، [إ.د.م.]
- 7- ابن تيمية أحمد (1947) : العقيدة الواسطية ؛ ط.2 ، مكتبة أنصار السنة المحمدية ، [إ.د.م.]
- 8- ابن تيمية أحمد (1326 - 1329 هـ) : مجموع الفتاوى : رسالة الفرقان ؛ مطبعة كردستان ، [إ.د.م.] ؛ مكتبة المعارف ، الرباط .
- 9- ابن خلدون عبد الرحمن (1320) : المقدمة ؛ ط.2 ، [إ.د.ن.] ، بولاق .
- 10- ابن عسلكر (1347 هـ) : تبیین کتب المفتری فيما نسب إلى الإمام الأشعري ؛ القسبي ، دمشق .
- 11- البلقاڤي أبو بكر (1986) : الإصناف فيما يجب اعتقاده و لا يجوز الجهل به ؛ ط.1 ، عالم الكتب ، بيروت .
- 12- البغدادي عبد القاهر (1928) : أصول الدين ؛ مدرسة الإلهيات ، استنبول .
- 13- الجويني عبد الملك (1950) : الإرشاد إلى قواطع الأئمة في أصول الاعتقاد ؛ الخانجي ، القاهرة .
- 14- الجويني عبد الملك (1960-1961) : الشامل في أصول الدين ؛ دار العرب ، [إ.د.م.]
- 15- جعفر كمال (إ.د.ت.) : الفلسفة الإسلامية ؛ [إ.د.ن.] ، [إ.د.م.]
- 16- حسين محمد (إ.د.ت.) : التفسير المفسرون ؛ ج1 ، [إ.د.ن.] ، [إ.د.م.]
- 17- خورشيد إبراهيم (إ.د.ت.) : دائرة المعارف الإسلامية ؛ 16 مج ، [إ.د.ن.] ، [إ.د.م.]
- 18- الرازي فخر الدين (إ.د.ت.) : محصل أفكار المتقدمين و المتأخرين ؛ مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- 19- الرازي فخر الدين (إ.د.ت.) : نهلية العقول في دراية الأصول [مخطوط في جزئين] ، دار الكتب المصرية ، [إ.د.م.]
- 20- سرور طه (1945) : الغزالي ؛ [إ.د.ن.] ، يونية ، سلسلة قرأ ، ع.31
- 21- الشهرستاني عبد الكريم (1910) : الفرق بين الفرق ؛ مطبعة المعارف ، مصر .
- 22- الشهرستاني عبد الكريم (1982) : المال و النحل ؛ دار المعرفة ، بيروت .

- 23- الشهرستاني عبد الكريم ([د.ت.]) : نهاية الأقدام في علم الكلام ؛ مكتبة زهران ، مصر .
- 24- صبحي أحمد (1985) : فلسفة علم الكلام ؛ ط.5 ، ج2 ، دار النهضة العربية ، بيروت .
- 25- غرابية حمودة (1953) : أبو الحسن الأشعري ؛ مكتبة الخانجي ، مصر .
- 26- الغزالي محمد (1978) : الأربعين في أصول الدين ؛ دار الأفاق الجديدة ، بيروت .
- 27- الغزالي محمد (1975) : إحياء علوم الدين ؛ ط.1 ، لجنة نشر الثقافة الإسلامية ، [د.م.]
- 28- الغزالي محمد (1971) : الإقتصاد في الاعتقاد ؛ مطبعة محمد علي صبحي و أولاده ، القاهرة .
- 29- الغزالي محمد (1964) : تهافت الفلاسفة ؛ دار المعارف ، القاهرة
- 30- الغزالي محمد ([د.ت.]) : معارج القدس في مدارج معرفة النفس ؛ ط.1 ، مج1 ، دار الألباب ، [د.م.] ، سلسلة للدراسات النفسية عند المسلمين .
- 31- الغزالي محمد (1964) : ميزان العمل ؛ دار المعارف ، القاهرة .
- 32- قطب سيد ([د.ت.]) : خصائص التصوير القرآني ؛ مكتبة وهبة ، القاهرة .
- 33- كارادوقو (1984) : الغزالي ؛ ط.2 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، [د.م.]
- 34- مغنية محمد ([د.ت.]) : معالم الفلسفة الإسلامية : نظرات في التصوف و الكرامات؛ [د.ن.] ، [د.م.]
- 35- موسى جلال (1982) : نشأة الأشعرية و تطورها ؛ ط.1 ، مج1 ، دار الكتاب اللبناني ، [د.م.]